المقاتلين السابقين فيبنون ادعاءاتهم دفاعاً عن وجودهم المادي في العقار وشغلهم له بحكم الواقع وتهديدهم باللجوء إلى العنف وادعاءاتهم الأخلاقية بأحقيتهم بالأرض على أساس أنها «مكافأة» لهم إزاء بطولتهم ودفاعهم عنها أيام الحرب. وكما عليه الحال الآن، يبدو أنَّ عمليتي عودة اللاجئين والنازحين وإعادة إدماج المقاتلين السابقين عمليتان تستثني الواحدة منهما الأخرى فلا يمكن أن تتحققا معاً. والنتيجة إعادة رسم معالم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فيما بين السكان المحليين وتأخير في عمليات التوافق الحقيقية. وإلى هذه اللحظة، اتسمت جهود المجتمع الدولي في إعادة الاستقرار لدولة ليبيريا مركزياً في العاصمة مونروفيا بأنها محاولات خجولة من ناحية التصدي لقضايا النفاذ إلى الأراضي والسلطة السياسية على المستوى المحلي.

توصيات للمنظمات الخارجية

تشير النتائج المذكورة آنفاً إلى ضرورة عمل المجتمع الدولي على ما يلي:

- ملاحظة السياقات السياسية المحلية والاقتصادية عند تدخله في مساعدة النَّازحين واللاَّجئين في الدول الهشة.
- ترجمة المعايير والقواعد الدولية كتلك الموصوفة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين والمهجَّرين قسراً وتبنيها وفقاً للسياقات الخاصة بالأنظمة السياسية المحلية الناشئة في الدول الهشة لضمان حدوث تأثيرات حقيقية على أرض الواقع.
- تأسيس برامج إعادة الاندماج الخاصة بكل من المقاتلين السابقين والمهجَّرين السابقين على حد سواء على البحوث المبنية على الأدلة مع الأخذ بالاعتبار الوضع السياسي والاقتصادي الحقيقي في الدول الهشة ما بعد الحرب.

هايرو مونيفه *jari@diis.dk* باحث في دراسات ما بعد الدكتوراه في وحدة السلم والخطر والعنف في المعهد الدانمركي للدراسات الدولية *www.diis.dk/sw18950.asp*

قرى السلام للعائدين إلى بوروندي

جان-بيير فالسم-هرينه كلود نيونكورو

وبعد مرور خمسة أعوام بل عشرة أعوام في بعض الحالات من تأسيس قرى السلام يتبين أنَّ نجاح تلك القرى كان في أفضل الاحوال نجاحاً جزئياً. فإعادة الاندماج قضية جغرافية أكثر من أن يكون واقعاً اجتماعياً والخطورة في معظم الأماكن تكمن في أنَّ المقيمين في القرى سيُنظر إليهم على أنهم مواطنون من الدرجة االثانية على الأقل حتى الجيل القادم. كما أنَّ أياً من القرى لم تتوجه بإعاة الاندماج على ما يبدو إلى الدرجلة الموعودة. وهناك كثير من القرى التي ما زالت تعتمد على المساعدات الغذائية من برنامج الغذاء العالمي أو من وزارة التضامن الوطني، وما زال النشاط الاقتصادي ضعيفاً جداً بل ربما لم يبدأ اصلاً في أي من القرى المذكورة. وعلى أرض الواقع، لا يمكن اعتبار القرى كيانات حيوية اقتصادياً بل إنها ضحية للمضاربات على الأراضي وحالات التوتر الناشئة بين المجتمعات المحلية. أما القرى في المناطق الضعيفة من ناحية الخصوبة فهي تكافح لجذب العائدين الذين يفضلون البقاء في مراكز الإسكان المؤقتة التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين.

حلقة الهشاشة المفرغة؟

في حين أنَّ سياسات إقامة القرى في منطقة أفريقيا الشرقية والوسطى بارزة في الذاكرة نظراً لأنها تضمت في الغالب القسر والاكراه (كما في أثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي أيضاً

الاجتماعية الأساسية والأمن وهذان الأمران بالذات هما ما يشكّلان الخصائص الرئيسية التي تصبح الدولة هشة بغيابهما.

وفي حين أنَّ الأمن في القرى ليس على الدوام في مستوى الجودة الذي يفترض فيه أن يكون، فهو لا يشكل مشكلة أكبر من غياب الخدمات الأساسية المخصصة للحاجات المحددة للمواطنين في القرى. ومن أبرز الأمثلة على ذلك قطاع التعليم الأساسي، فبما أنَّ الأطفال قضوا معظم وقتهم في تنزانيا، فقد تعلم معظمهم اللغة السواحيلية بدلاً من اللغة الكيروندية التي تعد اللغة القومية للبوروندين ولغة التعليم الأساسي في بوروندي. وما لم يحظ الأطفال بفرصة الاستفادة من أحد المشروعات التي نظمتها منظمات المساعدات الدولية في توفير الدعم التربوي، فستكون فرصهم في النجاح في نظام التعليم البوروندي محدودة جداً . ومن جهة أخرى، ليست الدولة في وضع يمكنها من توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمناطق المحيطة بالمستوى نفسه الذي تقدمها في القرى (كما الحال بالنسبة لخدمات المياه مثلاً) وهذا ما يؤدي إلى ظهور نزاعات في المجتمع المحلي التي قد تتفاقم إلى حد تخريب البنى التحتية.

ويمكن أيضاً مشاهدة غياب شرعية الدولة في قرى السلام حيث تجسد ذلك الغياب في محدودية قدرات المؤسسات المحلية على

أنَّ القرى تبقى أماكن يعيش فيها مواطنو الدرجة الثانية عالة على المساعدة الإنسانية فهي تمثل مصدراً للإحباط ذلك أنَّ الوضع يستحيل حله على ما يبدو نظراً لأنَّ "حل" القرية نفسه يفرض مشكلاته الخاصة به وهكذا ندخل في حلقة مفرغة لا تنتهي من هشاشة الدولة.

تشكل القرى معضلة شائكة لكنَّه من السذاجة في الوقت نفسه إهمال جميع الجهود التي بُذلت حتى الآن. فإعادة اندماج أكثر من ٥٠٠٠ عائلة مجتثة جذورها ممن وصلت دفعة واحدة تقريباً يشكل تحدياً رئيسياً لأي بلد كان وكذلك لجميع البوروندين في ظل دولة دخلت للتو في مرحلة التعافي من حرب أهلية دموية. ولذلك، ربما يكون انتحاء منهج يدرس كل حالة على حدة وفقاً لإعادة اندماج العائلات من أسرة لأسرة ومن تلة إلى تلة أقل إشكالية لكنَّه مع ذلك مهمة جسيمة تزداد صعوبة مع عودة دفعة جديدة من الموطنانين البوروندنيين الذين يقدر عددهم بـ ٣٥٢٠٠ بوروندي في نهاية عام ٢٠١٢ بعد إغلاق مخيم متابيلا في تنزانيا. والخطا الذي ارتُكب بالنسبة للقرى كحل لإعادة الاندماج لربما كان مسألة محاولة التفكير بطموح كبير وباستعجال وبوضع العربة قبل الحصان. ويبدو أن التاريخ يشير إلى أنَّ المدن والقرى لا تقود التنمية الاقتصادية بل أنَّ العكس هو الصحيح أي أنَّ التنمية الاقتصادية هي التي تقود إنشاء المدن والقرى.

ولكي تبني الدولة قدراتها (وهذا من العناصر الضرورية في انتشال البلاد من الهشاشة) يتطلب وضع الثقة بالمواطنين، لكنَّ قصة قرى السلام، لسوء الحظ، كما تبين خلال السنوات العشر الماضية، ما زالت توضح انعدام قدرة النظام على كسب الثقة والخروج من الهشاشة. وليس من حل سحري لدينا بالنسبة للقرى سوى أن نأمل بتقدم النشاط الاقتصادي نحو الذروة في نهاية المطاف لكي يتمكن من نقل القرى التي تعيش حالياً على المساعدات إلى قرى تحتضن المجتمعات المستقرة والمستدامة حيث تُحترم فيها حقوق الإنسان.

جان-بينويت فاليسي *jean-benoit.falisse@qeh.ox.ac.uk* باحث في كلية القديس أنتوني، جامعة أكسفورد، ورينيه كلود نيونكورو *rcniyo@yahoo.com* باحث في سياسات الأراضي وطالب في مرحلة الماجستير في معهد السياسات الإنمائية والإدارة، جامعة أنتفيرب، بلجيكا.